ملخص الرسالة:

الأدلةُ العقليَّة عند النحويين يلتقي كثيرٌ منها مع أدلة الأصوليين، غير أن عناية النحويين بتدوين الأدلة والتأليف فيها لم تكن على نطاقٍ واسع؛ فأبرزُ ما وُجِد في تراثهم لا يتعدّى ما صنعه ابنُ جني في الخصائص، والأنباريُّ في رسالتيه، والسيوطيُّ في الاقتراح.

والناظرُ فيما كتبه الأصوليون في هذا الميدان يقِفُ على أدلةٍ لم تَرِد ضمن الأصول التي قعّدها النحويون، مع أنها وَقَعَتْ في كلامهم، ودَرَجَتْ في استدلالاتهم، وكان من جُملة هذه الأدلة ما يُطلق عليه علماء الأصول: التلازم.

والتلازمُ في الاستدلال يكون بوجهين:

أحدهما: بالملزوم، ويكون الاستدلال به على اللازم.

والآخر: باللازم، ويكون الاستدلال به على الملزوم.

وهذان النوعان دارجان عند النحويين في تطبيقاتهم، وإن لم يَرِدا في أصولهم، بَيْد أن الثاني منهما -وهو اللازم- هو أكثرُ النوعين وروداً، وأشدُّهما تأثيراً، وقد رأيتُ-بعد توفيق الله تعالى- أن أُفرده بموضوعٍ مستقلّ، جعلتُ عنوانه: اللازم وأثره في النحو والتصريف

وقد تكوّن هذا البحث من سبعة فصول، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويتلوها خاتمة، وثبتٍ للمصادر والمراجع، وفهارسَ فنية.

كشفتُ في الفصل الأول عن مفهوم اللازم، وبيان منزلته بين الأدلة، مع وضْع ضوابطَ لنسبة لازم القول إلى صاحب القول الملزوم، وعرضتُ في الفصل الثاني المظاهر التي اعتدّ فيها النحويون بهذا الأصل، واستقريتُ في الفصل الثالث مسائل النحو والتصريف التي كان للازم أثرٌ في الاحتجاج لها، ووقفتُ في الفصل الرابع على النصوص المسموعة التي كان للازم أثرٌ في توجيهها، وتتبّعتُ في الفصل الخامس لوازم الأعاريب المخالفة لأصول المذاهب، وصنّفتُها ضمن أنماطٍ عامَّةٍ، واستظهرتُ في الفصل السابع موقف العلماء من اللازم، وطُرُقِهم في الجواب عنه، ووسائل تحرُّرزِهم من محذوره، وجلّيتُ في الفصل السابع مظاهر الاستدلال باللازم، وصُوَره، في ضوء الموازنة بين النحويين والأصوليين، ثم جاءت الخاتمة وأودعتُ فيها أبرز ما توصّلتُ إليه من نتائج.